مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي
ISSN 1112-9255/E-ISSN 2588-2414
المجلد09 العدد 03– ديسمبر 2022

OEB Univ. Publish. Co.

الدور السياسي للحركة العمالية التونسية:دراسة الدور السياسي للاتحاد العام التونسي للشغل في ظل انتفاضة 17 ديسمبر 2010

The Political role of the Tunisian labor movement: a study of the Political role of the Tunisian General labor Union in light of the uprising of December 17,2010

د/عزوق نعيمة [1*]

كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة مولود معمري_تيزي وزو /الجزائر

naima.azzoug@ummto.dz

تاريخ التسليم: 2022/6/15 تاريخ التقييم: 2022/6/28 تاريخ القبول:2022/12/15

الملخص

الملخص: تهدف الدراسة إلى إبراز التأثير السياسي للحركة العمالية التونسية على القرارات والأحداث السياسية،وكذا دور الاتحاد العام التونسي للشغل في ظل انتفاضة 17 ديسمبر 2010.

استنتجنا من الدراسة بأن هناك علاقة ترابطية ما بين العمل السياسي والعمل النقابي المطلبي في تونس،إذ كان للاتحاد التونسي للشغل الدور الحاسم في إنجاح انتفاضة 17 ديسمبر 2010 سواء في المراكمة أو تأطير الانتفاضة أو في إدارة المرحلة الانتقالية،ونجح نسبيا في إدارة الحوار الوطني وإرساء الديمقراطية التوافقية،إلا أن التجربة التونسية واجهت عراقيل،

أبرزها هيمنة العمل السياسي على العمل المطلبي وصعوبة الحفاظ على استقلاليتها في ظل محاولات الهيمنة عليها من قبل السلطة والأحزاب السياسية.

الكلمات المفتاحية: الحركة العمالية التونسية، الاتحاد العام التونسي للشغل، انتفاضة 17 ديسمبر 2010.

Abstract

The study aims to highlight the political influence of the Tunisian labor movement on political decisions and events, And the role of the Tunisian General Labor Union in light of the December 17,2010 uprising.

We concluded from the study that there is an interconnected relationship between political activity and union activity in Tunisia,As the Tunisian Labor Union had a decisive role in the success of the uprising of December 17, 2010, whether in accumulating or framing the uprising or in managing the transitional phase, He succeeded relatively in managing the national dialogue and in establishing consensual democracy. However, the Tunisian experience faced obstacles, most notably the dominance of political activity over demand activity and the difficulty of maintaining its independence in light of attempts to dominate it by the authorities and political parties.

Key words: Tunisian labor movement, Tunisian General Labor Union, The uprising of December17, 2010.

*المؤلف المراسل: د.عزوق نعيمة، أستاذة محاضرة أ، الإيميل: naima.azzoug@ummto.dz

1.مقدمة:

ارتبط ظهور الحركة العمالية في أوروبا بظهور الثورة الصناعية والنهضة العلمية،وركزت على المطالب الاجتماعية والاقتصادية، إلا أن ظهورها في الدول العربية عامة وتونس خاصة ارتبط بالظاهرة الاستعمارية، فالوجود الاستعماري في تونس دفع بالحركة العمالية إلى الانخراط في العمل السياسي،والمزاوجة بين النضال السياسي والنقابي من أجل تحسين الظروف المادية والمهنية للعمال من جهة والتحرر من نظام الحماية الفرنسي من جهة أخرى.ويعد الاتحاد العام التونسي للشغل أكبر منظمة عمالية في تونس والذي دفعته الظروف المحيطة إلى تجاوز ما هو نقابي عمالي صرف و العمل على التحول إلى قوة فاعلة في القرارات والأحداث السياسية والانتفاضات الشعبية بما في ذلك انتفاضة 17 ديسمبر 2010،وبناء على ما سبق اعتمدنا الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة الحركة العمالية التونسية في الحياة السياسية،وفيما يتمثل الدور السياسي للاتحاد العام التونسي للشغل في ظل انتفاضة 17 ديسمبر 2010؟

تندرج ضمن الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

-ما المقصود بالحركة العمالية التونسية؟ما المقصود بالاتحاد العام التونسي للشغل؟

-ما هي مراحل تطور الدور السياسي للحركة العمالية التونسية؟وكيف أثرت على الأحداث والقرارات السياسية في فترة الانتداب الفرنسي وفي فترة الاستقلال؟

-ما هو دور الاتحاد العام التونسي للشغل في المراكمة لانتفاضة 17 ديسمبر 2010 وفي تأطيرها وفي إدارة المرحلة الانتقالية بعد سقوط نظام بن علي؟

-ما عي العراقيل التي واجهت التجربة السياسية للحركة العمالية عامة والاتحاد العام التونسي للشغل خاصة؟

وقد اعتمدنا في دراستنا على الفرضيات التالية:

-هناك علاقة ترابطية ما بين النضال السياسي والنضال النقابي المطلبي للحركة العمالية عامة والاتحاد العام التونسي للشغل خاصة.

-لعبت الحركة العمالية التونسية دورا حاسما في مختلف الأحداث السياسية قبل وبعد الاستقلال.

-لعب الاتحاد العام التونسي للشغل دورا حاسما في المراكمة لانتفاضة 17 ديسمبر 2010 وتأطيرها وفي إدارة المرحلة الانتقالية بعد سقوط نظام بن علي.

- واجهت الحركة العمالية التونسية عامة ومنظمة الاتحاد العام التونسي للشغل خاصة عراقيل أثرت سلبا على مسارها السياسي.

وقد وظفنا في دراستنا منهج دراسة الحالة كوننا بصدد دراسة التجربة السياسية للاتحاد العام التونسي للشغل في ظل انتفاضة17ديسمبر2010،واعتمدنا المنهج التاريخي لدراسة السياق التاريخي للتجربة التونسية في مجال الحركات العمالية سواء في الفترة الاستعمارية أو فترة ما بعد الاستقلال، باعتبار أنه لا يمكن دراسة أي تجربة سياسية خارج سياقها التاريخي.كما استعنا باقتراب الطبقة باعتبار الدراسة تأخذ الطبقة العاملة كوحدة تحليل،وباقتراب النخبة باعتبارنا ندرس الاتحاد العام التونسي للشغل كحركة تتميز عن غيرها بالنفوذ والتأثير

في المجتمع ومؤسسات الدولة وفي القرار السياسي،كذلك استعنا باقتراب علاقة الدولة بالمجتمع باعتبارنا ندرس الحركة العمالية كإحدى الفواعل المؤثرة في سياسات الدولة وإحدى مظاهر الربط بين الدولة والقوى الاجتماعية،واقتراب الجماعة الذي يركز على تحليل دور الجماعات وباعتبار أن الحركات العمالية هي حركات اجتماعية أو جماعات تضم أفرادا تربطهم مصالح مشتركة تعمل على التأثير على القرار السياسي لتحقيق أهدافها،ولأن الجماعات أضحت أكثر تأثيرا من الأفراد في المجال السياسي.

تهدف الدراسة إلى تحليل التأثير السياسي للحركات العمالية على الأحداث السياسية في تونس،ودراسة الدور السياسي للاتحاد التونسي للشغل في ظل انتفاضة 17 ديسمبر 2010،وللإجابة على الإشكالية، قسمنا المقال إلى العناصر التالية:إطار مفاهيمي نتطرق فيه إلى تعريف الحركة العمالية التونسية، إطار تحليلي ندرس من خلاله الدور السياسي للحركة العمالية التونسية في الفترة الاستعمارية وفترة ما بعد الاستقلال،إطار تطبيقي ندرس من خلاله الاتحاد العام التونسي للشغل ودوره السياسي في ظل انتفاضة 17 ديسمبر 2010،سواء قبيل،أثناء أو بعد الانتفاضة،أي دوره في تفجيرها،تأطيرها وإدارة المرحلة الانتقالية،مع إبراز العراقيل التي تواجه المسار السياسي للحركة العمالية عامة والاتحاد العام التونسي للشغل خاصة،لنحاول في الأخير اقتراح بعض التوصيات والحلول التي نراها كفيلة بتجاوز هذه العراقيل.

2.ماهية الحركة العمالية:

1.2.مفهوم الحركة العمالية:هي حركة تضم أفراد الطبقة الشغيلة،عمال وأجراء في شكل اتحادات تهدف إلى تغيير الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لصالح العمال،تغييرا يفضي إلى جعل الملكية الفردية لوسائل الإنتاج ملكية جماعية،سعيا إلى تحقيق التوزيع العادل للثروة،وهي بمثابة جبهة تضامن عمالي تهدف إلى تحقيق مصالح مشتركة(بن حمزة،2016-2017،ص12) ،عرفتها الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية بأنها:"كل النضالات التي قامت بها الطبقة الشغيلة ضد النظام الرأسمالي والهادفة إلى تحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية"(البزاز،2012،ص155).ومن أهم مبادئها نذكر:الوحدة،الاستقلالية،الأخذ بالأساليب الديمقراطية،

الحرية النقابية وحرية النشاط النضالي العمالي (الساعاتي، 1980،ص119).

2.2.التعريف بالحركة العمالية التونسية ونشأتها:ظهرت كردة فعل على الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي مرت بها البلاد غداة الحرب العالمية الأولى،حيث مارست فرنسا كل أساليب التسلط والسطو على ممتلكات التونسيين،وكان العمال في هذه الفترة عرضة للاستغلال الرأسمالي،ما دفعهم إلى الانخراط في الحركات والنقابات الفرنسية الناشطة بالبلاد من أجل الدفاع عن حقوقهم،غير أن اتحاد النقابات الفرنسية في تونس ركز على الدفاع عن مصالح العامل الأوروبي،لذلك ظهرت الحاجة إلى تأسيس حركة عمالية ونقابية وطنية خاصة بالعمال التونسيين فقط.ومع عودة محمد علي حامي من برلين سنة 1924 عمل على تأسيس تنظيمات عمالية ونقابية تستوعب العامل التونسي،ليؤسس بذلك أولى النقابات العمالية التونسية وهي نقابة جامعة عموم العملة التونسيين سنة 1924 التي ضمت عددا كبيرا من العمال التونسيين بعد انسحابهم من النقابة الفرنسية، وتأسست بعدها عديد التنظيمات النقابية أبرزها وأكبرها حجما ونفوذا الاتحاد العام التونسي

للشغل،كما ظهرت بعض النقابات العمالية في تونس من أبرزها: الاتحاد التونسي للحرفيين والتجار، الاتحاد العام للمزارعين التونسيين، الاتحاد التونسي للعمل،الاتحاد النقابي لعملة القطر التونسي...إلخ.(فول،2019-2020،ص12).

3.الدور السياسي للحركة العمالية التونسية:مرت التجربة النضالية العمالية بمراحل رئيسية،شهدت فيها تأسيسا وتسييسا للحركات العمالية،وسنحاول فيما يلي إبراز دورها السياسي سواء في الفترة الاستعمارية أو بعد الاستقلال.

1.3.الدور السياسي للحركة العمالية التونسية في المرحلة الاستعمارية:عرفت تونس في الفترة الاستعمارية تجذرا للحركة الوطنية التي تأسست في ظلها أولى الحركات العمالية المحلية والتي مزجت ما بين النضال النقابي المطلبي والنضال السياسي والثوري المناهض للانتداب الفرنسي،ويمكن تقسيم النشاط السياسي للحركة العمالية التونسية في الفترة الاستعمارية إلى المراحل التالية:

المرحلة الأولى (1924-1937):أدى التطور الرأسمالي في المغرب العربي عامة وتونس خاصة بفعل الوجود الاستعماري خلال الربع الأول من القرن العشرين إلى تأسيس أولى الحركات العمالية لاسيما في القطاعات المنجمية وفي قطاع النقل والموانئ،نظرا للاضطهاد والاستغلال الذي كانت تعاني منه الطبقة العاملة لاسيما المحلية في فترة الحماية الفرنسية وهو الوضع الذي دفعهم إلى تنظيم أنفسهم في تنظيمات عمالية للدفاع عن حقوقهم وتحسين ظروفهم المهنية والاجتماعية،وفي ظل غياب تنظيمات عمالية محلية اضطر العمال التونسيون إلى الانضمام للتنظيمات العمالية الفرنسية الناشطة بالبلاد (بن حميدة،1986،ص 244).

إلا أن الممارسات التمييزية ضد العمال التونسيين في المعاملة والأجر وساعات العمل في صفوف النقابة الفرنسية واعتبارهم عمال من الدرجة الدنيا مقارنة بالعمال الأوروبيين، ومع تنامي الوعي لدى العمال التونسيين،

شرعوا في الانسحاب التدريجي من الاتحادية الفرنسية وقاموا بتنظيم أنفسهم في أول الأمر في جمعيات تعاونية تطورت فيما بعد إلى نقابات وتنظيمات عمالية ليؤسسوا بذلك أول اتحاد عمالي محلي خاص بالعمالة المحلية التونسية سمي بجامعة عموم العملة التونسية وذلك في منتصف شهر أوت 1924(بوجلال، ثنيو،2017،ص 214)،بالمقابل تم تأسيس جريدة العمل التونسي بإجماع المؤتمرين في اللجنة التنفيذية للحزب الحر الدستوري بقيادة عبد العزيز الثعالبي أثناء مؤتمر الحزب المنعقد في12 و13 ماي 1933 في صورة واضحة عن التداخل ما بين السياسي والنقابي في تونس وعن الدور السياسي للحركة العمالية التونسية(راجعي، 2018،ص78).

المرحلة الثانية (1937-1946):واصلت الحركة العمالية التونسية تمسكها بدورها السياسي وبمنهج ازدواجية العمل السياسي والنقابي المطلبي،وانقسمت هذه المرحلة بدورها إلى فترتين:

-**فترة التحالف النقابي الحزبي:**عرفت فترة ما بين الحربين العالميتين تصاعد الأزمة الاقتصادية العالمية التي مست فرنسا ومستعمراتها بما في ذلك تونس،وتصاعد المد الفاشي وحدة القمع الفرنسي في

مستعمراتها،وتميزت بتراجع نفوذ الجناح التقليدي المحافظ في الحركة الوطنية التونسية وتحديدا اللجنة التنفيذية للحزب لصالح جناح مجدد شكل ما يسمى بالديوان السياسي للحزب(طبابي،2008،ص ص 81-87) ،وهو الجناح الذي قام بحل الحزب الحر الدستوري وأسس على أنقاضه حزب جديد سمي بالحزب الدستوري الجديد الذي عمل على بعث الحركة الوطنية بشكل جديد وعلى استقطاب فئتي الشباب والعمال لتجنيدهما في النضال السياسي ضد الاستعمار الفرنسي، وأقام تحالفا مع الحركة العمالية تحديدا نقابة جامعة عموم العملة التونسية"الثانية" بعد أن قام بإعادة تأسيسها لتواكب متطلبات المرحلة وذلك بتاريخ 27 أفريل 1937 وانتخب بلقاسم فتاوي أمينا عاما لها، وساهم في تأسيس حركة عمالية سميت بالجامعة العامة للموظفين التونسيين في13 ديسمبر1936(الشابي،

2015،ص ص 245-246). كما استغلت قيادات الحزب وأبرزهم الحبيب بورقيبة الفضاءات العمالية ومقرات الاتحادات العمالية والمهنية وأدواتها الإعلامية للدعاية الحزبية وتأطير وتوعية الجماهير والعمال من أجل القضية الوطنية، ما يبرز الدور السياسي للحركة العمالية والتداخل ما بين النشاط النقابي والحزبي في تونس.

وقد نظمت نقابة جامعة عموم العملة التونسية"الثانية" بعد إعادة تأسيسها بدعم من الحزب الدستوري الجديد عدة إضرابات لتحقيق مطالبها،لكن الملاحظ أن هذه المطالب لم ترتكز فقط على الجانب الاجتماعي والاقتصادي وإنما تعدتها لتشمل الجانب السياسي للدفاع عن القضية الوطنية،وقد بلغ عدد الإضرابات المنظمة من قبلها سنة 1936 حوالي 220 إضرابا (الهمامي،1986،ص ص30-31).ومن مظاهر التحالف والتداخل ما بين النقابي والحزبي،الحضور الواسع للمتحزبين في تركيبة الحركات العمالية والعكس صحيح،وأبرز مثال الأمين العام لنقابة جامعة عموم العملة التونسية بلقاسم الفتاوي والذي يعد من أبرز مناضلي الحزب الدستوري الجديد،لكن هذا التحالف لم يدم طويلا إذ طفت على السطح الخلافات بين الاتحادات العمالية والحزب الدستوري،ودبت الخلافات في صفوف نقابة عموم العملة التونسية سنة بعد إعادة تأسيسها(بوجلال، ثنيو،2017،

ص216) بسبب ازدواجية العضوية النقابية والحزبية لأغلب منخرطيها وقياديها ما أثر سلبا على استقرارها.

-**فترة التصادم النقابي الحزبي:**تحول التقارب ما بين النشاط النقابي والسياسي إلى تصادم وصراع في حالات عديدة،بسبب إهمال الاتحادات العمالية لدورها المطلبي والاجتماعي لانشغالها بالعمل السياسي،وبسبب محاولة الحزب الهيمنة على الحركة العمالية ما أثر على استقلاليتها وتسبب في امتعاض بعض القيادات العمالية والمناضلين الذين انتقدوا تدخل الحزب الدستوري الجديد في شؤون الحركة العمالية من أبرزهم الأمين العام لنقابة جامعة عموم العملة التونسية "القناوي"،ما أدى إلى التصادم ما بين الحزب الدستوري الجديد ونقابة جامعة عموم العملة التونسية، ترجم هذا التصادم في رفض نقابة عموم العملة التونسية مساندة الحركات الاحتجاجية والاضرابات التي نظمها الحزب الدستوري كما حدث مع الإضراب العام الذي نظمه في 29 أكتوبر1937 احتجاجا على قمع السلطات الاستعمارية للمناضلين الوطنيين الجزائريين والمغاربة،بحجة أن

النقابة مهنية تعنى بمشاغل العمال وليست تابعة لأي حزب ولا تحمل طابعا سياسيا وفق ما صرح به الأمين العام للنقابة"الفتاوي".

وقد دبر الحزب الدستوري انقلابا ضد الأمين العام "القناوي" انتهى بتنحيته من على رأس النقابة ووضع قيادة مؤقتة ذو خلفية حزبية قامت بتنظيم انتخابات موجهة أسفرت عن انتخاب قيادات موالية للحزب،ما أدى إلى تراجع حدة الصراع بين النقابة والحزب الدستوري وعودة التحالف بينهما من جديد.وعليه نستنتج بأن معارضة "القناوي" لمنهج الحزب الدستوري في تجنيد العمال التونسيين في نشاطه الحزبي شكلت نقطة تحول في مسار العلاقة ما بين التنظيمات العمالية والحزبية في هذه الفترة،ودفعت بالحزب الدستوري الجديد إلى العمل على تكوين منظمات عمالية قوية موازية لجامعة عموم العملة التونسية موالية له،وحرص على أن تترأس هذه المنظمات بما في ذلك نقابة جامعة عموم العملة التونسية عناصر قيادية من الحزب.

المرحلة الثالثة (1946-1956):تميزت هذه المرحلة بعودة التحالف ما بين السياسي-الحزبي والنقابي، وبتصاعد ظاهرة انسحاب العمال التونسيين من الاتحادات العمالية الفرنسية وتأسيس نقابات واتحادات عمالية وطنية،وعرفت هذه المرحلة تأسيس أكبر حركة عمالية تونسية هي الاتحاد العام التونسي للشغل.إن عودة التقارب والتحالف ما بين الحركات العمالية والحزبية كان بهدف دعم النضال السياسي والوطني ضد نظام الحماية الفرنسي،من مظاهر هذا التحالف توطد العلاقة بين الحبيب بورقيبة زعيم الحزب الدستوري الجديد وفرحات حشاد زعيم الاتحاد العام التونسي للشغل،حيث ساند بورقيبة النضال السياسي والنقابي لفرحات حشاد ومنح هذا الأخير للنقابيين الدستوريين مناصب قيادية في هياكل الاتحاد(عميرة،2002،ص ص36-37).

وفي صورة معبرة عن الدور السياسي للحركة العمالية في هذه الفترة،انخرطت بعض التنظيمات العمالية كالاتحاد العام التونسي للشغل،الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة،الاتحاد التونسي للفلاحة في جبهة وطنية لمقاومة الاستعمار يقودها الحبيب بورقيبة بهدف تجنيد العمال في المظاهرات والاضرابات المنظمة في إطار النضال من أجل الاستقلال الوطني،ومن أمثلتها إضراب 21 إلى 23 ديسمبر 1951 الذي شاركت فيه مختلف التنظيمات العمالية كالاتحاد العام التونسي للشغل،الاتحاد النقابي لعملة القطر التونسي،والنقابات التونسية ذات النزعة الشيوعية إلى جانب تنظيمات حزبية كالحزب الدستوري الجديد،الحزب الشيوعي التونسي..إلخ.

وقد شاركت بعض التنظيمات العمالية في الكفاح المسلح ضد الاستعمار الفرنسي لاسيما في المدن الكبرى وفي منطقة قفصة،وساهمت في جلب الدعم العالمي لحركة التحرر الوطني لاسيما دعم الحركات العمالية العالمية،(Abbes,2012, p15) ،ولما نشب الخلاف داخل الحزب الدستوري الجديد حول وثيقة الاستقلال الداخلي سنة 1955 بين جناح بورقيبة وجناح صالح بن يوسف،لم تلتزم الحركة العمالية وعلى رأسها الاتحاد العام التونسي للشغل الحياد بل ساندت الجناح البورقيبي على حساب الجناح اليوسفي،ومكنت بورقيبة من الفوز بالقيادة ومن تصفية جناح بن يوسف،وكمقابل لذلك تم منح مناصب وزارية لعدة كوادر نقابية في أول حكومة استقلال ومن أبرزهم الأمين العام السابق للاتحاد العام التونسي للشغل احمد بن صالح.

وعليه نستنتج بأن الدور السياسي للاتحادات العمالية تاريخي والمزج ما بين النشاط السياسي والحزبي والنقابي منهج متجذر في تونس، خاصة وأن الحركة الوطنية والحزبية بنيت على دعامة عمالية.

2.3.الدور السياسي للحركة العمالية التونسية في مرحلة الاستقلال:تواصل الدور السياسي للحركة العمالية والعمل بمنهج المزاوجة ما بين النشاط السياسي والنقابي بعد الاستقلال، ولعبت دورا بارزا في بناء الدولة الوطنية، إذ شارك في الحكومات المتفاوضة من أجل الاستقلال عدد من النقابيين أمثال:محمود المسعدي،أحمد بن صالح،مصطفى فيلالي..إلخ، كما شاركت الحركة العمالية في أول حكومة استقلال في عهد بورقيبة بأربع 04 وزراء ينتمون للاتحاد العام التونسي للشغل.تأثير الحركة العمالية بدا واضحا في برنامج الحكومة الذي خصص حيزا هاما لانشغالات العمال،كما هو الحال مع برنامج الحكومة المعتمد في أكتوبر 1964.وكان لهذه التنظيمات دور بارز في تفجير وتأطير مختلف الاحتجاجات الشعبية والعمالية بعد الاستقلال أبرزها:احتجاجات 26 جانفي 1978 وانتفاضة الحوض المنجمي في قفصة في جانفي 2008،(الشابي، 2016،ص134).

4. الدور السياسي للاتحاد العام التونسي للشغل في ظل انتفاضة 17 ديسمبر 2010:

1.4. التعريف بالاتحاد العام التونسي للشغل وبانتفاضة 17 ديسمبر2010:

تعريف وتأسيس الاتحاد العام التونسي للشغل: يعد أكبر منظمة عمالية ونقابية في تونس وأكثرها تأثيرا على الحياة السياسية،الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، تأسس في 20 جانفي 1946 أثناء المؤتمر المنعقد بالمدرسة الخلدونية(قرفي،بورغدة،2020،ص123)،تبنى الفكر الاشتراكي والدفاع عن حقوق الطبقة العاملة ضد نفوذ واستغلال الطبقة الرأسمالية،يضم المكتب التنفيذي للاتحاد11 عضوا، برئاسة فرحات حشاد كمدير للمكتب التنفيذي،كما يضم لجنة مراقبة تتكون من ثلاثة 03 أعضاء منتخبين،ولجنة دعاية تضم ربعة 04 أعضاء منتخبين.وقد تبنى الاتحاد منهج المزاوجة ما بين النشاط السياسي والمطلبي لإيمان زعيمه فرحات حشاد بأن الحركة العمالية يجب أن تكون حركة قومية سياسية،ولا بد أن تشارك في النضال السياسي ضد نظام الحماية الفرنسي وفي مختلف الأحداث السياسية والوطنية وأن لا يقتصر دورها على النشاط العمالي المطلبي.

أسندت الرئاسة الشرفية لاتحاد الشغل عند تأسيسه للشيخ العلامة الفاضل بن عاشور،إذ حرص الاتحاد على حضور رجال الدين وشيوخ الزيتونة مؤتمره التأسيسي ومنحهم مناصب شرفية لإضفاء الصبغة الوطنية على نشاطه، وقد انعقد المؤتمر التأسيسي بحضور 55 نقابة، وبلغ عدد منخرطي الاتحاد عند التأسيس 12 ألف منخرط،ارتفع إلى100 ألف منخرط عام 1950 (Boubaker,1980 ,p162)،ليصل إلى 700 ألف منخرط عام 2017. وأضحى زعيم اتحاد الشغل فرحات حشاد والذي انتخب كأول أمين عام للتنظيم العمالي في 20 جانفي 1946 زعيما ورمزا وطنيا، وتم اغتياله على يد منظمة اليد الحمراء في 05 ديسمبر1952 بسبب نشاطه السياسي والنقابي وانخراطه في النضال ضد الاستعمار الفرنسي.

السياق التاريخي والسياسي لانتفاضة 17 ديسمبر 2010: اندلعت في 17 ديسمبر2010 واستمرت إلى غاية 14 جانفي2011،وقد مثلت حادثة البوعزيزي الشرارة الأولى للثورة والتي أدت إلى قيام حركة احتجاجية واسعة انطلقت من سيدي بوزيد وامتدت إلى المدن المجاورة لتصل العاصمة في آخر يوم من الثورة أي في

14 جانفي 2011 ما دفع بالرئيس بن علي إلى التنحي عن السلطة ومغادرة البلاد نحو السعودية.أعلن على إثر هذه الحادثة المجلس الدستوري شغور منصب الرئيس عملا بالمادة 57 من الدستور،وبناء عليه تولى رئيس مجلس النواب فؤاد لمبزع المنصب مؤقتا،شكلت الانتفاضة التونسية العامل المحرك لسلسلة احتجاجات وثورات اجتاحت المنطقة العربية في إطار ما يعرف بثورات الربيع العربي (عباس، 2017،ص03).

وقد واجهت تونس عقب تنحي بن علي تحدي تسيير المرحلة الانتقالية،وبالنظر لحيادية الجيش،وتصارع الأحزاب السياسية،والفراغ السياسي والدستوري،اضطر الاتحاد العام التونسي للشغل لتحمل مسؤوليته التاريخية في حماية وتأطير الانتفاضة وإدارة المرحلة الانتقالية بالنظر لرصيده الوطني وعمقه الاجتماعي ونفوذه السياسي.

2.4.دور الاتحاد العام التونسي للشغل في تفجير انتفاضة 17 ديسمبر 2010 وفي إدارة المرحلة الانتقالية:

إن الدور التاريخي الذي لعبه الاتحاد التونسي للشغل منذ تأسيسه، جعله لا ينفصل أبدا عما هو سياسي،وستكون انتفاضة 17 ديسمبر 2010 تأكيدا لهذا الدور في المشهد السياسي التونسي،وهو ما سنشرحه فيما يلي:

دور الاتحاد العام التونسي للشغل في المراكمة لانتفاضة 17 ديسمبر 2010: كان للاتحاد التونسي للشغل رغم سياسة الهدنة مع السلطة التي انتهجها فترة حكم بن علي دور في التأليب ضد السلطة بفضل بعض قياديه في الفروع الجهوية وقواعده النضالية التي واظبت على انتقاد القرارات والسياسات الاقتصادية والاجتماعية الحكومية،وعلى التنديد بانتهاكات حقوق الإنسان والمطالبة بتحسينها،ما تسبب في اعتقال وسجن وطرد عدد من قياديي ومناضلي الاتحاد من قبل السلطات، هؤلاء المناضلين وإن فشلوا في إسقاط نظام بن علي إلا أنهم كشفوا عيوبه للرأي العام ومهدوا بذلك لانتفاضة 17 ديسمبر 2011.وفي ظل الغلق السياسي،تحول اتحاد الشغل إلى المنبر الوحيد للاعلام الحر في البلاد من خلال جريدة الشعب لسان حال الاتحاد.إلى جانب ما سبق،يتجلى دور الاتحاد العام التونسي للشغل في المراكمة والتمهيد لانتفاضة 17 ديسمبر 2010 فيما يلي:

-معارضة جناح في اتحاد الشغل يضم بعض قياديي ومناضلي الفروع الجهوية للتنظيم العمالي في الجهات الانقلاب الأبيض أو الطبي الذي نفذه بن علي ضد بورقيبة في 07 نوفمبر 1987،على خلاف القيادة المركزية للاتحاد العام آنذاك الموالية،وهو الموقف الذي كلفهم الإقالة،الاعتقال،السجن،الطرد،النقل التعسفي،هذا الجناح وإن نجح بن علي في إضعافه بفضل العناصر الموالية له في القيادة المركزية للاتحاد إلا أنه شكل النواة الأولى لتشكل نخبة معارضة(مصطفى،اليعقوبي،2015،ص11)،والتي عملت على كشف عيوبه وقصور سياساته.

-مساهمته في تأجيج وتأطير الانتفاضات والاضرابات التي حدثت قبل انتفاضة 17 ديسمبر2010، ورغم نجاح النظام في إخمادها إلا أنها مهدت لانتفاضة 17 ديسمبر،بلغة الأرقام،نظم الاتحاد 382 إضرابا و27

اعتصاما عماليا سنة 2007،ارتفع إلى 412 إضرابا و28 اعتصاما سنة 2008.(الحناشي،2021،ص03).

–تكوين لجان مساندة للحركات الاحتجاجية والاضرابات التي شهدتها البلاد فترة نظام بن علي قبل انتفاضة 17 ديسمبر 2010،و إصدار بيانات دعم للحركة الاحتجاجية والإضرابات وبيانات تنديد بممارسات القمع الحكومي ضدها،والتوسط لدى السلطة والتفاوض معها من أجل إطلاق سراح الموقوفين لاسيما النقابيين.

–تكليف محامين للدفاع عن الموقوفين والسجناء المشاركين في الحركات الاحتجاجية والاضرابات لاسيما المنتمين إلى الاتحاد العمالي،ومساندة عائلات الموقوفين اجتماعيا ونفسيا،ومنح مقراته الرئيسية والجهوية للمحتجين لتنظيم الحركة الاحتجاجية والإضرابات،إذ تحولت مقراته الجهوية لفضاء لاحتضان المعارضة السياسية بمختلف أطيافها لاسيما اليسارية منها،إضافة إلى نشر دراسات حول الفقر وتدني الظروف الاجتماعية في جريدة الشعب لسان حال الاتحاد،ما عرضها للتعليق لعدة مرات من قبل السلطات. (مولدي،2018،ص44).

–تحوله إلى مدرسة لنشر الثقافة النضالية لدى العامل والمواطن التونسي عامة وتكوين مناضلي وقيادات الحركات الاحتجاجية، إذ نلاحظ أن أغلب قياديي الانتفاضات في تونس ذو تكوين نقابي في الاتحاد العام التونسي للشغل،إضافة إلى إصداره مجموعة من البحوث والدراسات حول مختلف المشاكل الاقتصادية والاجتماعية مدعومة بالإحصائيات كأزمة البطالة وضعف الأجور ومشاكل التنمية في الجهات المحرومة التي لطالما شكلت معقلا لمختلف الانتفاضات الشعبية،وكذا دراسات حول انتهاكات حقوق الإنسان بالبلاد والتي سلطت الضوء على الفوارق التنموية ما بين المناطق الساحلية والداخلية وساهمت في توعية المواطن التونسي بضرورة النضال من أجل تحسين ظروفه.تجدر الإشارة إلى أن قسم الدراسات التابع للاتحاد قام بدراسة حول واقع التنمية والتشغيل بجهة سيدي بوزيد،كشف فيها عن تدهور الأوضاع المعيشية والتنموية بها،ونبه إلى خطورة ذلك على استقرار المنطقة والبلاد،(التهامي،2011، ص 63)،ونصح السلطات بضرورة تدارك الوضع وتخصيص برنامج تنموي للمنطقة،إلا أنها تجاهلت الدراسة،لتتجسد توقعات الاتحاد وتتحول سيدي بوزيد إلى نقطة انطلاق شرارة ثورة 17 ديسمبر 2010 التي أطاحت بنظام بن علي.

دور الاتحاد العام التونسي للشغل في تأطير انتفاضة 17 ديسمبر 2010:ساهم الاتحاد التونسي للشغل في تأطير انتفاضة17 ديسمبر2010 وفي انتشارها إلى مختلف جهات البلاد بعدما كانت محصورة في منطقة الوسط الغربي وتحديدا في سيدي بوزيد،يمكن إجمال دوره أثناء انتفاضة 17 ديسمبر 2010 فيما يلي:

–تبنت الانتفاضة قيم وشعارات الاتحاد والتي رفعت في مسيرات سيدي بوزيد ومختلف المسيرات التي عمت جهات البلاد أبرزها شعار الاتحاد الشهير "شغل،كرامة،وطنية" والذي تعود مناضلوه على رفعه في مختلف الاحتجاجات والاعتصامات منذ تأسيسه،كما نجح الاتحاد في تحويل الانتفاضة من مجرد حركة عفوية كرد فعل على حادثة البوعزيزي ذات مطالب اجتماعية كالتشغيل والتنمية إلى فعل ثوري وحركة احتجاجية منظمة ذات مطالب وأهداف سياسية واضحة مكنت من إسقاط نظام بن علي بشكل سريع في 14 جانفي 2011، خاصة مع تغلغل مناضلي الاتحادات الجهوية في صفوفها لاسيما في منطقة الوسط الغربي كسيدي بوزيد،

قفصة والقصرين وأخذهم زمام قيادة الانتفاضة التي طالبت صراحة مع تصاعد الأحداث برحيل نظام بن علي تحت شعار "بن علي إرحل"، "الشعب يريد إسقاط النظام"،(المديني،2019،ص57)، كما حافظ مناضلي الاتحاد على سلميتها وحالوا دون انزلاقها إلى أعمال عنف وحرب أهلية وساهموا في حمايتها من اختراق السلطات.

–معظم المسيرات انطلقت من المقرات الجهوية للاتحاد،فقد انطلقت أولى المسيرات من المقر الجهوي للاتحاد بسيدي بوزيد في 18 ديسمبر2010 أي يوم واحد بعد حادثة البوعزيزي واندلاع الانتفاضة،وبفضل التنسيق بين فروع اتحاد الشغل في مختلف جهات البلاد انتقلت الانتفاضة من معقلها بسيدي بوزيد إلى باقي جهات الوطن،ما ساهم في تصاعد الحركة الاحتجاجية لتصل إلى ذروتها بعد قرار الهيئة الإدارية الوطنية للاتحاد المنعقدة في 04جانفي2011 مساندة الانتفاضة(الحناشي،2021،ص03)،وكان لهذا القرار دوره الحاسم في نجاح الانتفاضة ووصولها إلى العاصمة بعد التجمع الضخم المنظم في المقر المركزي للاتحاد في ساحة محمد علي يوم 08 جانفي 2011 الذي أعلن فيه انحياز الاتحاد إلى الجماهير،وقاد مسيرة حاشدة انطلقت من مقره الفرعي بصفاقس بمشاركة 40 ألف متظاهر رفعت شعارات ومطالب سياسية ونادت برحيل بن علي وحل حزب التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم،وهي المسيرة التي وصفها الملاحظون بأنها أرخت لبداية نهاية نظام بن علي.

إلا أن زيارة الأمين العام للاتحاد آنذاك عبد السلام جراد لقصر رئاسة الجمهورية في 12 جانفي 2011 كان لها دورا حاسما في عزل نظام بن علي، حيث التقى كبار المسؤولين في الدولة ورفض توقيف الإضرابات وأعلن عن دعم المتظاهرين،لتصل بذلك الحركة الاحتجاجية إلى أوجها يوم 14 جانفي 2011 عندما انطلقت مسيرة وصفت بأنها الأضخم منذ اندلاع الانتفاضة من المقر المركزي للاتحاد بالعاصمة نحو وزارة الداخلية منادية برحيل بن علي،ليعلن مساءا عن فرار بن علي إلى السعودية وتنحيه عن السلطة (العرفاوي، 2020،ص02)

–الدعوة إلى الإضرابات والعصيان المدني أثناء الانتفاضة للمطالبة برحيل بن علي مع تأطيرها،من أبرزها: الإضراب الشامل لمدة ثلاثة أيام بسيدي بوزيد والقصرين بداية جانفي2011،الإضراب العام في صفاقس وتوزر والقيروان يوم 12 جانفي2011، والإضراب العام بسيدي بوزيد،القصرين وسليانة والذي انتهى بمسيرة ضخمة ضمت حوالي 30 ألف متظاهر في13 جانفي 2011،الإضراب العام في تونس العاصمة في14جانفي 2011.

–الانخراط الواسع في الحركة الاحتجاجية،وفق الإحصائيات فإن 94 % من المنتسبين للاتحاد التونسي للشغل في مدينتي سيدي بوزيد والقصرين قد شاركوا في انتفاضة17 ديسمبر 2010 (المولدي،2014،ص25)،ورغم تردد القيادة المركزية للاتحاد في دعم الانتفاضة في بدايتها بالنظر لعلاقتها بالسلطة إلا أن القاعدة النضالية وأغلب مناضلي الفروع الجهوية لاسيما في معاقل الثورة انخرطوا بسرعة في الحركة الاحتجاجية منذ اندلاعها.

–مساندة ضحايا الانتفاضة وتنظيم حملات التكفل بهم،فوفق تقارير إعلامية،فإن مناضلي الاتحاد بفرع سيدي بوزيد هم من تكفلوا بنقل محمد البوعزيزي إلى المشفى،كما شكلوا لجنة مساندة للضحايا في مقر الاتحاد يوم18 ديسمبر2010 ضمت نشطاء سياسيين ومناضلين من الاتحاد ومحامين(Yousfi, 2013, p. 67)، بالإضافة إلى إصدار بيانات الدعم والمساندة للانتفاضة والتنديد بقمع السلطات لها لاسيما من قبل الاتحادات الجهوية، وأول بيان أصدره الاتحاد الجهوي للشغل لسيدي بوزيد كان يوم 18 ديسمبر 2010 غداة حادثة البوعزيزي دعم من خلاله مطالب المتظاهرين بالحق في التنمية والتشغيل وطالب بإطلاق سراح الموقوفين،وفي 27 ديسمبر أصدرت أغلب الفروع الجهوية للاتحاد بيانات مساندة للانتفاضة مطالبة بإطلاق سراح الموقوفين.أما القيادة المركزية فقد التزمت الحياد بداية الانتفاضة وتبنت موقفا حذرا ومتحفظا لاسيما في بيانها الأول في21 ديسمبر2010،(كشو،الطبابي، 2012،ص 230)،إلا أنها تخلت عن موقفها المتحفظ مع تصاعد وتيرة الانتفاضة، ففي اجتماع نظمته في 11 جانفي أصدرت بيانا شديد اللهجة طالبت فيه برحيل بن علي وتشكيل لجنة تقصي الحقائق لمحاسبة المتورطين في قتل المتظاهرين،ودعت الاتحادات الجهوية إلى تنظيم اعتصامات وإضرابات لدعم الانتفاضة.وكان لهذا البيان تأثير كبير على الانتفاضة وأدى إلى تصاعدها بشكل غير مسبوق.

–التفاوض والوساطة بين المتظاهرين والسلطة من أجل الاستجابة للمطالب وإطلاق سراح الموقوفين، فبفضل جهود ووساطة المكتب التنفيذي للاتحاد تم الإفراج عن عدد كبير من المعتقلين (العرفاوي،2020،ص03).

–تكليف محامين للدفاع عن معتقلي الانتفاضة لاسيما معتقلي اتحاد الشغل،إذ نجحوا في دفع السلطات إلى الإفراج عن عدد كبير منهم،والترويج والحشد الإعلامي للانتفاضة عبر القنوات الفضائية وعبر الفضاء الافتراضي لإنارة الرأي العام الوطني والدولي وكسب التضامن الدولي بغية عزل نظام بن علي دوليا.

دور الاتحاد العام التونسي للشغل في إدارة المرحلة الانتقالية بعد انتفاضة 17 ديسمبر 2010:تميز الوضع السياسي غداة الثورة وسقوط نظام بن علي في 14 جانفي 2011 بفراغ مؤسساتي ودستوري،وبتصحر سياسي خاصة بعد حل الحزب الدستوري الحاكم،واحتدام حدة الصراع الأيديولوجي ما بين الإسلاميين والعلمانيين،ما هيأ الظروف للاتحاد التونسي للشغل لسد الفراغ وقيادة جهود إدارة المرحلة الانتقالية ولعب دور الوساطة بين الأطراف المتصارعة للحفاظ على استقرار البلاد،ويمكن إبراز الدور السياسي للاتحاد التونسي للشغل في المرحلة الانتقالية وجهوده في إدارتها فيما يلي:

المشاركة في تأسيس مجلس حماية الثورة: تم تأسيسه في 03 فيفري 2011 مباشرة بعد سقوط نظام بن علي كأول مؤسسة وضعت لإدارة المرحلة الانتقالية وحماية الثورة من اختراق بقايا النظام وفلول الحزب الدستوري ولإفشال الثورة المضادة،وقد كان للاتحاد دورا رئيسيا في تأسيسه كونه أكبر منظمة حرصت على منع عودة بقايا النظام السابق إلى الحكم وناضلت ضد الثورة المضادة،فقد أمضى اتحاد الشغل وثيقة تأسيس المجلس إلى جانب 28 منظمة ما بين جمعيات وأحزاب أغلبها كانت معارضة لنظام بن علي(شكري،2013،ص27)،وقد اتفقت الأطراف المؤسسة للمجلس وعلى رأسها اتحاد الشغل على صلاحياته وآليات عمله.

المشاركة في حكومة الوحدة الوطنية:تم تشكيل هذه الحكومة في جانفي 2011 برئاسة محمد الغنوشي وهو الوزير الأول في عهد بن علي(العرفاوي،2020،ص03)،وقد شارك الاتحاد العام التونسي للشغل في الحكومة بثلاث 03 وزراء،لكن سرعان ما انسحب منها بحجة عدم استجابتها لتطلعات العمال والشعب التونسي،كما شارك بعض مناضليه في مجلس النواب والمستشارين وفي المجلس الاقتصادي والاجتماعي بعضهم استقال بعد انسحاب اتحاد الشغل من حكومة الوحدة الوطنية

قيادة اعتصامي القصبة 1 و2 والمشاركة في إسقاط حكومة محمد الغنوشي ومناهضة فلول نظام بن علي:

قدم الاتحاد العام التونسي للشغل دعما مؤثرا لاعتصام القصبة01 الذي نظم في 20 جانفي 2011 أمام قصر الحكومة،وكذا اعتصام القصبة 02 الذي نظم بتاريخ20 فيفري2011، بهدف إسقاط حكومة محمد الغنوشي، إذ شارك مناضلي الاتحاد بكثافة في الاعتصامين احتجاجا على تواجد عدد كبير من وزراء النظام السابق ومن مناضلي حزب التجمع الدستوري الحاكم فترة بن علي في حكومة الوحدة الوطنية برئاسة محمد الغنوشي وهو الوزير الأول في عهد بن علي واعتبروا ذلك التفافا على الثورة (علي العبدي بن منصور،2011).وقد شكل اتحاد الشغل لجانا مهمتها رفع مطالب المعتصمين إلى رئاسة الحكومة،ورفع أرضية مطالب تضمنت ما يلي:

-استقالة الحكومة وتنحية محمد الغنوشي من رئاستها باعتباره من أبرز وجوه النظام السابق كونه الوزير الأول لآخر حكومة في عهد بن علي، وتطهير الحكومة من وزراء النظام السابق،وحل مجلس النواب والمستشارين كونه يضم عددا كبيرا من موالي النظام السابق.

-إيقاف العمل بالدستور وصياغة دستور انتقالي لتسيير المرحلة الانتقالية واستحداث لجنة خبراء مهمتها صياغة دستور جديد،وإنشاء مجلس تأسيسي لتعويض مجلس النواب والمستشارين بعد حله.

ولم يكتف اتحاد الشغل بالدعم السياسي للاعتصام بل وفر له الدعم المادي من خلال توفير خدمات الإطعام والمبيت والنقل للمعتصمين،وقد نجح اعتصامي القصبة 1 و2 في إسقاط حكومة محمد الغنوشي ليخلفه الباجي قايد السبسي الذي تولى رئاسة حكومة تصريف الأعمال(مصطفى، اليعقوبي،2015،ص11).

المساهمة في تأسيس الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي: حرصا على إنجاح مسار الانتقال الديمقراطي والتحضير للانتخابات قام اتحاد الشغل بمعية مجموعة من الأحزاب والمنظمات والجمعيات يوم 07 مارس 2011 بتأسيس الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي، وكان الاتحاد ممثلا بأربعة 04 أعضاء،وقد وضعت هذه الهيئة رغم طابعها الاستشاري النصوص المنظمة لمرحلة الانتقال الديمقراطي مثل القانون الانتخابي وتكفلت بتنظيم أول انتخابات ديمقراطية في تاريخ البلاد في23 أكتوبر 2011،وكان للاتحاد دورا مؤثرا في الهيئة فقد ساهم في الدفاع عن مشروع القانون الانتخابي القاضي بإقصاء المنتمين لحزب التجمع الدستوري الحاكم في عهد بن علي.

تأسست الهيئة على أنقاض المجلس الوطني لحماية الثورة بمقتضى المرسوم رقم 06 لسنة 2011 المؤرخ في 18 فيفري 2011،وبرئاسة عياض بن عاشور،تختص بدراسة النصوص التشريعية ذات العلاقة بالتنظيم السياسي (سليماني،2017،ص02)،تجاوز عدد أعضائها 100 عضو ينتمون إلى تيارات مختلفة،وضمت 12 حزبا و19 منظمة إضافة إلى شخصيات وطنية تضم سياسيين،محامين ودكاترة،عائلات شهداء ثورة 17 ديسمبر،ممثلي الجهات،وكان اتحاد الشغل أبرز التنظيمات المنخرطة في الهيئة، كما كان له دور بارز في إقناع مختلف الأطياف بالانضمام للهيئة وفي التقريب بينها ما يبرز دوره في تحقيق التوافق السياسي.

المساهمة في تأسيس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات: تأسست في 18 أفريل 2011 من قبل الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي مقرها بتونس العاصمة برئاسة كمال الجندوبي،

مهمتها تنظيم الانتخابات بعد الثورة، وقد حلت الهيئة محل وزارة الداخلية التي أشرفت على الانتخابات منذ الاستقلال. نظمت الهيئة أول انتخابات في 23 أكتوبر 2011 لانتخاب المجلس التأسيسي، وكان للاتحاد العام التونسي للشغل دور بارز في تأسيس هذه الهيئة إذ يعد أول من طالب وناضل من أجل تأسيس هيئة مستقلة محايدة تتكفل بتنظيم الانتخابات بدل وزارة الداخلية التي طالب بإبعادها عن العملية الانتخابية نظرا لتورطها في تزوير الانتخابات السابقة لاسيما فترة بن علي،ضمت الهيئة في تركيبتها أعضاء من فئات مختلفة بعضهم من مناضلي اتحاد الشغل والتنظيمات العمالية الأخرى،كما ساهم الاتحاد في تأسيس فروعها 27 الموزعين على مختلف الدوائر الانتخابية وعلى كامل تراب الجمهورية (الهيئة العليا المستقلة للانتخابات،2011).

المشاركة في انتخابات المجلس التأسيسي في 23 أكتوبر 2011: أجريت هذه الانتخابات بهدف بناء الجمهورية التونسية الثانية على أسس ديمقراطية، وأسفرت عن فوز 22 حزب وحركة بمقاعد في المجلس، وحصلت حركة النهضة على المرتبة الأولى بـ89 مقعدا من مجموع 217 مقعدا،يليها حزب المؤتمر من أجل الجمهورية بـ29 مقعدا،ثم العريضة الشعبية بـ26 مقعدا،فالتكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات بـ20 مقعدا،فيما توزعت باقي المقاعد على الأحزاب 18 الباقية،إضافة إلى القوائم المستقلة التي حصدت 8 مقاعد.

دخلت النهضة في مشاورات مع حزب المؤتمر من أجل الجمهورية والتكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات واتفقوا على تشكيل ائتلاف حكومي يضم الأحزاب الثلاث بقيادة النهضة سمي بالترويكا،ليشكلوا أغلبية بـ137 مقعدا، وفازت الترويكا بثقة 154 عضوا لإدارة المرحلة الانتقالية مقابل اعتراض 38 عضو وتحفظ 15 عضوا(سليماني،2017،ص02).وكان لاتحاد الشغل دور بارز في إنجاح هذه الانتخابات من خلال ترشح مناضليه ضمن أحزاب أو في قوائم حرة،ومن خلال دعمه للمسار الانتخابي وحثه الشعب التونسي وفئة العمال على المشاركة في الانتخابات ما ساهم في الرفع من نسبة المشاركة بالنظر لامتداده الشعبي.

المساهمة في إرساء مبادرة الحوار الوطني وفي تفعيل مسار التوافق السياسي: اعتبرت مبادرة الحوار التي تبناها الاتحاد التونسي للشغل علامة فارقة في تاريخ العمل النقابي التونسي أين شارك ممثلي العمال،القطاع

الخاص، والحكومة إلى جانب الأحزاب والجمعيات ليس من أجل مناقشة موضوع الأجور والانتاجية والتشغيل،بل من أجل مساعدة الطبقة السياسية للخروج بحل توافقي لإنجاح الانتقال الديمقراطي وبناء مؤسسات الدولة والحفاظ على الاستقرار السياسي،وقد مرت مبادرة الحوار الوطني بقيادة اتحاد الشغل بالمراحل التالية:

-**مبادرة الاتحاد الأولى للحوار الوطني:** كان الاتحاد أول مبادر بالدعوة إلى تنظيم حوار وطني وذلك في 25 جانفي2011 لكنها لم تلقى صدى لدى السلطة والطبقة السياسية،ليجدد الدعوة في2012 إلى عقد مؤتمر وطني للحوار والتشاور من أجل التوصل إلى توافقات ملموسة بشأن إدارة المرحلة الانتقالية وأرسل بشأن المبادرة دعوة رسمية وجهت إلى الرؤساء الثلاث للسلطات التالية:رئاسة الجمهورية،رئاسة الحكومة،رئاسة المجلس التأسيسي،وإلى رؤساء الأحزاب والمنظمات وإلى الشخصيات الوطنية وممثلي المنظمات الدولية.وقد لقيت المبادرة قبولا لدى السلطة وبعض الأحزاب والمنظمات،لتنطلق بذلك الجولة الأولى من الحوار ،انعقدت الجلسة الافتتاحية للحوار يوم16 أكتوبر2012 بقصر المؤتمر برئاسة الأمين العام لاتحاد الشغل آنذاك حسين العباس، وبحضور 50 حزبا و أكثر من 20 منظمة من المجتمع المدني،لكن قاطعتها جهات عديدة أبرزها حزب النهضة وحزب المؤتمر من أجل الجمهورية وحزب التكتل وهي أحزاب الترويكا،خرج المؤتمر ببيان تضمن اقتراحات تتطابق تقريبا مع نص مبادرة الاتحاد ومقترحاته للخروج من الأزمة السياسية التي أعلن عنها في مختلف بيانته لاسيما بيان هيئته الإدارية الصادر بتاريخ 28 ماي 2012،وتضمن بيان المؤتمر المقترحات التالية:

-تبني رؤية توافقية لتسيير المرحلة الانتقالية بهدف إنجاح الانتقال الديمقراطي وإنقاذ البلاد من الانهيار وتجنيبها العنف،وتشكيل الهيئة العليا المستقلة للانتخابات والتوافق حول تنظيمها القانوني،وإصلاح قطاع العدالة.

-وضع خارطة طريق واضحة لصياغة دستور توافقي بما يتماشى والمنظومة العالمية لحقوق الإنسان.

-التوافق على طبيعة النظام السياسي رئاسي أم برلماني أم شبه رئاسي،ووضع قانون انتخابي توافقي،وضبط الرزنامة الانتخابية،وتوفير المناخ المناسب لإنجاح الحوار الوطني والانتقال الديمقراطي ولتحقيق الديمقراطية التوافقية من خلال اتخاذ بعض الإجراءات كتحييد الإدارة،تبني برامج للتنمية في المناطق الداخلية واطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين. (الأخزوري،2015،ص47).

-تبني مسار للعدالة الانتقالية وتأسيس لجان الحقيقة والإنصاف ولجان تقصي الحقائق في انتهاكات حقوق الإنسان منذ الاستقلال أي فترة بورقيبة وبن علي.

ورغم جهود الاتحاد في إنجاح الجولة الأولى، إلا أنها لم تأتي بنتائج ملموسة بسبب غياب أحزاب الترويكا الحاكمة خاصة حركة النهضة،وتدهور الوضع الأمني وانتشار ظاهرة الاغتيالات السياسية أبرزها:اغتيال شكري بلعيد قيادي في الجبهة الشعبية في 06 فيفري2013،(الجمعاوي، 2015،ص 47)،ما دفع بالاتحاد إلى الدعوة لاستئناف الحوار وعقد الجولة الثانية.

-مبادرة الاتحاد الثانية للحوار الوطني:انطلقت الجولة الثانية للحوار برعاية اتحاد الشغل يوم 16 ماي 2013 بقبة المنزه،وأبدى الاتحاد في هذه الجولة تمسكه بمنهج التوافق لإدارة المرحلة الانتقالية وحل الأزمة السياسية، ودعا الفاعلين السياسيين ومنظمات المجتمع المدني إلى المشاركة في جولة الحوار الثانية التي تهدف إلى:

-التوافق على موعد لإنهاء صياغة الدستور،والعمل على تحييد الإدارة في الانتخابات،والتوافق على طبيعة النظام السياسي،وتكوين الهيئات الدستورية والهيئات المستقلة المكلفة بتنظيم ومراقبة الانتخابات.

-تحديد تاريخ الانتخابات وإصلاح القانون الانتخابي والتوافق على الرزنامة الانتخابية،ونبذ العنف والإرهاب، ووضع لجنة لمتابعة الحوار وتأسيس مجلس وطني للحوار.

شارك في الجولة الثانية من الحوار العديد من الأحزاب السياسية وتنظيمات المجتمع المدني بما في ذلك أحزاب الترويكا المقاطعة للجولة الأولى،إلا أن هذه الجولة عرفت تعثرا في النتائج بسبب تعنت بعض أطراف الحوار ما دفع باتحاد الشغل إلى الدعوة لجولة ثالثة ورعايتها.

-مبادرة الاتحاد الثالثة للحوار الوطني:انطلقت الجولة الثالثة للحوار برعاية الاتحاد يوم25 أكتوبر2013 الذي بادر بتنظيمها في اجتماع هيئته الإدارية في29 جويلية 2013، وانطلقت الجلسات التمهيدية بوزارة حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية يوم13أكتوبر2013،وتم خلالها تشكيل ثلاث 03 لجان لإدارة الحوار هي:لجنة المسار الحكومي،لجنة المسار الانتخابي،لجنة المسار التأسيسي.وقد خرجت جلسة الحوار بما يلي:

-استئناف المجلس التأسيسي لجلساته وتحديد مهامه ومواعيد إنهاء اشغاله،والمصادقة على الدستور في آجال أقصاها أربع 04 أسابيع بالاستعانة بلجنة خبراء،وإصدار قانون انتخابي في آجال أقصاها أسبوعين.

-تقديم حكومة "علي العريض" استقالتها في أجل أقصاه ثلاث 03 أسابيع يتم بعدها تشكيل حكومة جديدة في أجل أقصاه أسبوعين بعد التوافق على شخصية مستقلة مهمتها تشكيل هذه الحكومة.

-الاتفاق على خارطة طريق لاستكمال المسار الانتخابي وضبط رزنامة الانتخابات الرئاسية والتشريعية في أجل أقصاه أسبوعين،وإعلانها إلى الرأي العام وإصدارها ضمن قانون يصدره المجلس التأسيسي.

-الإبقاء على اللجنة الرباعية للحوار بقيادة الاتحاد كإطار للتفاوض لحل الخلافات والقضايا السياسية.

وعليه،واستكمالا لمسار الحوار تم تشكيل هيئة رباعية للحوار بمبادرة وبقيادة الاتحاد التونسي للشغل، وضمت إلى جانبه كل من الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية،الهيئة الوطنية للمحامين،الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، وقد عملت على استئناف الحوار وفق المنهج التوافقي(حمادي، 2013،ص

02).تقدمت اللجنة بورقة عمل في 17 سبتمبر 2013 وعقدت جلسة خرجت بالإعلان عن خارطة طريق تضمنت تقريبا نفس الاقتراحات التي وضعتها الهيئة الإدارية للاتحاد،وقع عليها 21 حزبا.وفي 14 ديسمبر 2013،أعلن الاتحاد العمالي بقيادة حسين العباسي عن توصل اللجنة الرباعية للحوار إلى اتفاق مع عدد من الأحزاب يقضي بتنازل حكومة الترويكا واستقالة علي العريض من رئاسة الحكومة وتشكيل حكومة جديدة من التكنوقراط بقيادة مهدي جمعة بتاريخ 28 جانفي 2014 تكلف بتنظيم الانتخابات التشريعية والرئاسية.

وعليه،برز الاتحاد كقوة اقتراح وتنظيم والراعي الأول للحوار الوطني الذي امتد إلى 52 جلسة بمعدل 157 ساعة،وحصل على اعتراف دولي بمجهوداته وبدوره الحاسم في استئناف الحوار وتحقيق التوافق،فقد منحت له بمعية أعضاء اللجنة الرباعية للحوار جائزة نوبل للسلام لعام 2015 أعلن عنها في09 أكتوبر2015 وتسلمها ممثلي اتحاد الشغل في 10 ديسمبر2019 (الحناشي،2021، ص03).

المساهمة في صياغة الدستور: صادق المجلس الوطني التأسيسي التونسي في 26 جانفي 2014 على دستور الجمهورية التونسية،بموافقة 200 نائب واعتراض 12 وتحفظ 04 نواب من مجموع 217 نائب. (مطير،2017، ص122)،وكان للاتحاد العام التونسي للشغل الدور الأبرز في صياغة الدستور من خلال رعايته مسار الحوار الوطني الذي توج بالتوافق على الدستور،ومن خلال جهوده في التقليل من الخلافات بين التيارات المختلفة حول بعض المسائل الخلافية والتي عطلت صياغة الدستور أبرزها الخلاف حول هوية الدولة ومدنيتها بين التيار الإسلامي والعلماني،مسألة حقوق المرأة وطبيعة وشكل نظام الحكم.كما شارك عدد من قياديي ومناضلي الاتحاد في إعداد مشروع الدستور حيث كانوا أعضاء في فريق الخبراء المكلف بإعداد المشروع ليساهموا بذلك في وضع ملامح النظام السياسي الجديد وفي ترقية حقوق العمال من خلال تخصيص الدستور الجديد حيزا واسعا لحقوق العمال المهنية والاجتماعية،كتنصيصه على الحق في العمل اللائق والأجر الملائم، والحق في النشاط النقابي وفي الإضراب وهي الحقوق التي لطالما ناضل من أجلها اتحاد الشغل.

المشاركة في الانتخابات التشريعية والرئاسية في 2014: شارك 13 ألف مترشح في الانتخابات التشريعية سنة 2014 تنافسوا على 217 مقعدا،وقد أسفرت الانتخابات عن نتائج أكدت على تراجع حركة النهضة إلى المرتبة الثانية بحصولها على 69 مقعدا مع صعود حزب نداء تونس الذي حصد المرتبة الأولى بـ86 مقعدا، وكان لاتحاد الشغل دور في تراجع نتائج حركة النهضة بسبب انتقاداته لأدائها ولدوره في إنجاح الاعتصامات التي نادت بإسقاط الحكومة ما أثر سلبا على شعبية النهضة. أما الانتخابات الرئاسية فقد نظمت في23 نوفمبر 2014،وتعد أول رئاسيات نظمت بعد الثورة،أسفرت عن فوز السبسي برئاسة الجمهورية في الدور الثاني بعد حصده لـ55.68 % من الأصوات المعبر عنها مقابل 44.32 % من الأصوات للمرزوقي. وكان للاتحاد العام التونسي للشغل دور في إجراء هذه الانتخابات من خلال دعوته إلى الإسراع في تبني مسار انتخابي للخروج من مرحلة الفراغ المؤسساتي،كما أنه من أبرز أهداف الحوار الوطني الذي دعا وأشرف عليه الاتحاد هو تنظيم الانتخابات التشريعية والرئاسية كشرط أساسي لإنجاح الانتقال الديمقراطي.وبالنظر للضغوطات الكبيرة التي مورست على الاتحاد من أجل المشاركة في التشريعيات بشكل مباشر والترشح بقوائم باسم التنظيم العمالي،عقدت هيئته الإدارية اجتماعا من أجل حسم أمر المشاركة من عدمها،وخرجت ببيان تضمن القرارات التالية:

–دعم المسار الانتخابي والانخراط في الحملة الانتخابية لرفع نسبة المشاركة،والمساهمة في مراقبة الانتخابات عن طريق إرسال مراقبين من اتحاد الشغل إلى مراكز التصويت للإشراف على نزاهة الانتخابات.

-دعوة المواطنين والعمال ومناضلي اتحاد الشغل إلى المشاركة بكثافة في الانتخابات،وعدم الترشح بقوائم نقابية باسم الاتحاد،مع منح مناضليه كامل الحرية في الترشح ضمن قوائم حزبية أو حرة.

-تأسيس مرصد نقابي لمراقبة الانتخابات وضمان شفافيتها يشارك فيه مناضلي اتحاد الشغل.

وبناء على ما سبق،ترشح عدد معتبر من قياديي ومناضلي اتحاد الشغل في قوائم حزبية وحرة وفاز عدد منهم بمقاعد نيابية ورافعوا من أجل حقوق العمال والحق في التشغيل والتنمية.

توظيف نفوذه السياسي للمساهمة في مأسسة الحوار الاجتماعي:الدور السياسي لاتحاد الشغل لم يثنه عن القيام بدوره الاجتماعي كونه انتهج منذ تأسيسه منهج الجمع ما بين النضال السياسي والنشاط الاجتماعي المطلبي،فقد كان الجهة المنظمة للكثير من الإضرابات العمالية للمطالبة برفع الأجور وتحسين الظروف المهنية،كما دعم الحركات الاحتجاجية المطلبية في مختلف جهات البلاد من بينها مساندته للإضراب العام المنظم في 13 ديسمبر 2012 والاحتجاجات الاجتماعية في جهة سليانة للمطالبة بالحق في التشغيل والتنمية. وتمكن في 2012 من الوصول إلى اتفاق مع حكومة الترويكا يقضي برفع الأجور،وتوج نضاله المطلبي بالتوقيع يوم 13 جانفي 2013 ولأول مرة في تاريخ المنظمة العمالية على وثيقة العقد الاجتماعي التي حددت أسس الشراكة الثلاثية بين الشركاء الاجتماعيين وشروط الحوار الاجتماعي وكذا شروط النهوض بالتنمية،وقد وقع على الاتفاق التاريخي كل من الاتحاد العام التونسي للشغل،اتحاد الصناعة والتجارة،وزارة الشؤون الاجتماعية.

وفي سنة 2014 توصل اتحاد الشغل إلى التوقيع على اتفاق لرفع الأجور مع حكومة مهدي جمعة ما ساهم في تراجع الاحتجاجات والإضرابات العمالية ومن ثمة تهدئة الجبهة الاجتماعية نسبيا،فوفق تقرير عن الوضع الاجتماعي في تونس صادر عن وزارة الشؤون الاجتماعية،سجل عدد الإضرابات في القطاعين العام والخاص خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2015 تراجعا نسبيا قدر بـ 42% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2014.

إلى جانب ذلك،دخل الاتحاد في مفاوضات مع السلطة من أجل تحقيق مطالب بعض القطاعات التي شهدت إضرابات لاسيما قطاع التعليم أشهرها إضراب 2015 المفتوح،الصحة،القضاء، الاتصالات والمناجم، الكهرباء والغاز..إلخ.(مصطفى،يعقوبي،2015،ص ص33-34).وعليه نستنتج بأن نشاط الاتحاد السياسي وانشغاله بتسيير المرحلة الانتقالية لم ينسه الاهتمام بدوره النقابي،بحيث استغل نفوذه السياسي لتحقيق مكاسب اجتماعية ومهنية للعمال،وبالمقابل وظف امتداده الاجتماعي للتأثير في الأحداث السياسية وقرارات السلطة.

دعم القضايا الدولية العادلة: تحولت مقرات الاتحاد التونسي للشغل إلى فضاء للتجمعات المساندة للقضايا الدولية العادلة كالقضية الفلسطينية،والتنديد بالاحتلال الأمريكي للعراق،والعدوان الصهيوني على جنوب لبنان، تدخل حلف الناتو في ليبيا..إلخ،كما دأب على تنظيم حملات التضامن مع هذه القضايا لجمع الأموال والأدوية لصالح الضحايا، ونظم عديد المهرجانات المساندة لحقوق الإنسان وحقوق المرأة وحقوق العمال في العالم.

5.معوقات الدور السياسي للحركة العمالية التونسية وللاتحاد العام التونسي للشغل: واجهت الحركة العمالية التونسية عامة والاتحاد العام التونسي للشغل خاصة عوائق في مجال العمل السياسي،لاسيما في ظل انتفاضة 17 ديسمبر 2011 والمرحلة الانتقالية،يمكن إيجازها فيما يلي:

–العمل السياسي كان على حساب العمل النقابي المطلبي،مع عدم الفصل بين المجالين ما أثر سلبا على الدور الاجتماعي للحركة العمالية وعلى مهامها في تحسين ظروف العمال والذي أسست لأجله.

–صعوبة الحفاظ على الاستقلالية في ظل محاولات السلطة اختراق الحركة العمالية عامة والاتحاد التونسي للشغل خاصة بهدف الهيمنة،عن طريق التحكم في مصادر التمويل أو تعيين عناصر موالية للسلطة أو الحزب الدستوري الحاكم في الهيئات القيادية للاتحاد لاسيما في فترة بورقيبة وبن علي،واستمرت المحاولات بعد انتفاضة17 ديسمبر عندما اتهم قياديي الاتحاد حكومة الترويكا والنهضة بمحاولة احتوائه وتحجيم دوره.

–الصدام مع السلطة والتضييق على النشاط النقابي والسياسي للحركة العمالية وعلى رأسها اتحاد الشغل،ومن مظاهره نذكر :قمع السلطة الإضراب العام الذي نظمه الاتحاد في23ديسمبر1977 في عهد بورقيبة في إطار أحداث "الخميس الأسود"احتجاجا على محاولة اختراقه من قبل السلطة،ما أدى إلى تراجع قوته رغم محاولته استعادتها إبان ثورة الخبز عام 1984،أين لجأت السلطة مرة أخرى لسياسة القمع من أجل إخماد الثورة،وقد تكرر الوضع في الانتفاضة الشعبية بتاريخ 26 جانفي 1978 (عباس،2017، ص ص35).حالة الصدام مع السلطة عرفها الاتحاد حتى بعد انتفاضة 17 ديسمبر،أين دخل في صدام مع حكومة الترويكا بقيادة النهضة بسبب خلافات حول إدارة المرحلة الانتقالية ومحاولات النهضة تحجيم نفوذه،وازدادت العلاقة تأزما بعد تعرض مقرات الاتحاد للاعتداء والتخريب حيث اتهم الاتحاد حركة النهضة بتدبير الاعتداء. (قرفي،2022،ص398).

–تبعية الاتحادات العمالية للأحزاب السياسية وتحولها إلى فضاء للصراعات الحزبية،وهيمنة الحزب على النقابة،لاسيما الحزب الدستوري الحاكم في عهد بورقيبة وبن علي،وذلك بسبب السماح بازدواجية العضوية في التنظيمات الحزبية والنقابية لاسيما في الاتحاد التونسي للشغل ما قلص من استقلالية الاتحادات العمالية.الأمر لم يقتصر على الحزب الحاكم،إذ سعت مختلف الأحزاب إلى ركوب الاتحاد التونسي للشغل لتحقيق أهدافها السياسية،والدليل على ذلك تحالف الأحزاب اليسارية العلمانية مع الاتحاد لإسقاط حكومة الجبالي الإخوانية.

–التمويل الأجنبي والاختراقات الخارجية،إلى جانب محاولات الاختراق من جهات داخلية،عانى الاتحاد من محاولات اختراق جهات أجنبية بهدف الهيمنة عليه والتأثير من خلاله على القرار السياسي والاقتصادي التونسي. محاولات الهيمنة الخارجية ازدادت حدة بعد سقوط نظام بن علي بالنظر للفراغ السياسي في البلاد،إذ تعرض اتحاد الشغل لمحاولات اختراق من بعض دول الخليج كقطر،الإمارات،السعودية،كذلك من تركيا،فرنسا، الو.م.أ.

–مساعي التحييد السياسي للاتحاد العام التونسي للشغل من قبل السلطة عن طريق تأسيس تنظيمات موازية،هذه المحاولات تعود إلى عهد بورقيبة حينما طالب في مؤتمر الاتحاد عام 1956 من القيادي "الحبيب

عاشور" الإنشقاق عنه وتأسيس تنظيم عمالي موازي سمي بـ"الاتحاد التونسي للشغل"،لكن المشروع لقي رفضا واسعا من قبل القواعد النضالية للاتحاد واعتبرته محاولة لتفكيكه،تكررت المحاولة في عهد بن علي ثم في عهد حكومة الترويكا،حيث رخصت لتأسيس نقابات عمالية جديدة بهدف التشويش على نشاط الاتحاد وإضعافه.

-حدة الأزمة السياسية والاقتصادية وانهيار القدرة الشرائية، بسبب تراجع احتياطي الصرف بالعملة الصعبة سنة 2013 وارتفاع الدين الخارجي حوالي 2.5 مليار دولار سنة 2013،وتفاقم عجز الميزان التجاري بـ8.8 مليار دولار ما أثر سلبا على الوضع الاقتصادي وأدى إلى اتساع دائرة الفقر لتشمل 24 % من السكان.(مصطفى، يعقوبي،2015،ص ص35)،كما لم تتجاوز نسبة المشاريع المنجزة في الجهات المهمشة والتي كانت معقلا للثورة 11 % ما تسبب في اتساع الحركة الاحتجاجية،هذه العوامل عرقلت مساعي الاتحاد في الحد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية للأزمة السياسية بعد انتفاضة 17 ديسمبر،وتسببت في عجزه عن حماية القدرة الشرائية للعمال ولعموم الشعب.

-رفض بعض الأحزاب السياسية المشاركة في مسار الحوار الوطني الذي دعا إليه الاتحاد ما أدى إلى تعثره،فقد قاطعت حركة النهضة الجولة الأولى من الحوار بسبب رفضها الجلوس في طاولة الحوار مع حزب نداء تونس الذي اعتبرته امتدادا لحزب التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم فترة بن علي.

-الخلاف بين العلمانيين والإسلاميين حول هوية الدولة في الدستور الجديد،ذلك أن الإسلاميين يريدون اعتماد الشريعة الإسلامية في حين تمسكت الأحزاب العلمانية بضرورة تبني نصوص دستور1959 ذو التوجه العلماني (مطير،2017،ص58).كما اختلفوا حول نظام الحكم،فالإسلاميون نادوا بالنظام البرلماني،بينما تمسك حزب نداء تونس والحزب الجمهوري بالنظام رئاسي،في حين فضل حزب المؤتمر من أجل الجمهورية الجمع ما بين النظامين أي النظام شبه الرئاسي ما عرقل جهود الاتحاد في إنجاح الحوار وتحقيق التوافق. (حرب، 2017)

-عدم احترام أجال انهاء المرحلة الانتقالية،ففي انتخابات المجلس التأسيسي تم التوقيع على وثيقة إعلان المسار الانتقالي في 15 ديسمبر 2011 حددت فيها آجال المرحلة الانتقالية بعام واحد غير قابلة للتجديد تجرى بعدها الانتخابات التشريعية والرئاسية، لكن تجاوز الفترة المحددة عرقل مسار الحوار وجهود اتحاد الشغل في إدارة المرحلة الانتقالية.بالإضافة إلى عجز اللجنة الرباعية للحوار بقيادة اتحاد الشغل عن تحقيق بعض مطالب الثورة كالتحقيق في الاغتيالات السياسية والكشف عن المتورطين،إصلاح الأجهزة الأمنية وتنصيب المحكمة الدستورية،مراجعة التعيينات في أجهزة الدولة والإدارة في فترة حكم الترويكا،كما أن القانون الانتخابي لم يتضمن عقوبات رادعة على المتورطين في التجاوزات في فترة الانتخابات. (مطير،2017،ص60).

6.خاتمة:

في الختام،نستنتج بأن الحركة العمالية التونسية من أكبر الحركات العمالية في المنطقة العربية،وتميزت بخصوصية المزاوجة ما بين العمل السياسي والنقابي، نستنتج كذلك بأن الاتحاد العام التونسي للشغل هو

أكبر منظمة عمالية تونسية وأكثرها نفوذا في المجال السياسي، ويوازي دوره دور المؤسسة العسكرية في بعض الدول العربية والإفريقية،وقد كان له الدور الحاسم في إنجاح انتفاضة 17 ديسمبر2010 وفي تسيير المرحلة الانتقالية، ونجح نسبيا في سد الفراغ السياسي والمؤسساتي والدستوري بعد سقوط رموز النظام،وساهم في إدارة مسار الحوار الوطني وفي إرساء الديمقراطية التوافقية والتقريب بين الأحزاب المتنافرة،وبذلك ساهم في تجنيب البلاد الانزلاق نحو العنف والحرب الأهلية،إلا أن هذه التجربة شابتها عدة نقائص أبرزها انخراط الحركات العمالية عامة والاتحاد التونسي للشغل خاصة في العمل السياسي كان أحيانا على حساب العمل المطلبي وانشغالات العمال،وصعوبة الحفاظ على استقلاليتها في ظل محاولات الهيمنة عليها من قبل السلطة والأحزاب السياسية،

ولتجاوز العقبات التي تواجهها الحركة العمالية والاتحاد التونسي للشغل نقدم الاقتراحات والتوصيات التالية:

-حماية الحركة العمالية وخاصة الاتحاد التونسي للشغل من الاستهداف والاختراق،مع ضرورة الحفاظ على الاستقلالية أمام محاولات الهيمنة عليها سواء من طرف أحزاب السلطة أو المعارضة.

- ضرورة الموازنة ما بين الدور السياسي والمطلبي،مع إعادة النظر في النظام الداخلي للاتحاد العام التونسي للشغل وللحركات العمالية الذي يسمح بالجمع ما بين العضوية في الحركة والعضوية في الأحزاب،لاسيما على مستوى القيادات وذلك لصد محاولات الاختراق والهيمنة الحزبية على الحركة.

-ضرورة دمقرطة العمل النقابي،وإشراك القاعدة النضالية العمالية في اختيار القيادات واتخاذ القرارات،وضرورة البحث عن مصادر للتمويل الذاتي للاتحاد التونسي للشغل وللحركة العمالية عامة لتعزيز الاستقلالية المالية.

-ضرورة التنسيق مع الحركات العمالية بالمنطقة المغاربية والعربية وتوحيد الجهود من خلال وضع آليات التعاون وتبادل الخبرات وفق أجندة عمالية تخدم مصالح العمال،كما أن اختيار قيادات الحركة العمالية عامة واتحاد الشغل خاصة يجب أن يكون على أساس الكفاءة والجدارة لا على أساس الولاءات للأحزاب والسلطة.

-التمسك بمسار الحوار والتوافق كونه الألية الوحيدة التي من شأنها حماية تونس من الانزلاق نحو العنف،مع ضرورة مواصلة النضال العمالي من أجل حل مشكل البطالة وتقليص الفوارق التنموية بين المناطق الساحلية والمناطق الداخلية كون هذه الأخيرة تعد معقل أغلب الإضرابات العمالية والانتفاضات الشعبية.

7.قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

01- الأخزوري، محمد الهادي، **الحوار الوطني**،تونس:د.د.ن،2015.

02-بن حمزة،حورية،،**محاضرات في مقياس سوسيولوجيا الحركات العمالية**، مطبوعة بيداغوجية لطلبة السنة الثانية علم اجتماع تنمية وتسيير الموارد البشرية،قسم علم الاجتماع،كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية،جامعة الشادلي بن جديد-الطارف، 2016-2017.

03-بن حميدة،عبد السلام، **تطور الوعي القومي في المغرب العربي:النقابات والوعي القومي في تونس**، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،1986.

04-الجمعاوي،أنور،**الحكومة الائتلافية في تونس:قراءة في التركيبة والتداعيات والتحديات**،قطر:المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2015.

05- الهمامي،حمة،**قراءة في تاريخ الحركة النقابية**،صفاقس:صامد للنشر والتوزيع،1986.

06- طبابي،حفيظ، منعطف الثلاثينات أو نحو تجدر الحركة الوطنية:موجز تاريخ الحركة الوطنية التونسية 1881-1964،تونس:المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، 2008.

07-المديني،توفيق،**الاتحاد العام التونسي للشغل حزبا معارضا**،الطبعة الأولى،تونس:،منشورات جمعية هوية المقاومة،أفريل 2019.

08-مصطفى احمد محمد ،اليعقوبي،حياة، **الدور السياسي للنقابات العمالية العربية في ظل ثورات الربيع العربي:التجربتان المصرية والتونسية في العمل النقابي قبل وأثناء وبعد الثورات**،ألمانيا:،منظمة فريدرش ايبرت،2015.

09-المولدي،الأحمر،"انهيار معادلات التبادل في سوق سياسية مزيفة"،في كتاب جماعي بعنوان **الثورة التونسية:القادح المحلي تحت مجهر العلوم الإنسانية**،بيروت:المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.

10-مطير،محمود،**دستور الجمهورية التونسية لسنة 2014 بين المحافظة والحداثة**،صفاقس:صامد للنشر والتوزيع،2017.

11-سليماني،هيثم،**التوافق السياسي في تونس:محطات ومطبات**،قطر:المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2017.

12-الساعاتي،حسن،_**علم الاجتماع الصناعي**، بيروت:دار النهضة العربية،1980.

13-عميرة علية صغير،كشو سهام،الطبابي حفيظ،**الثورة في تونس من خلال الوثائق**، تونس: منشورات المعهد العالي لتاريخ الحركة الوطنية، 2012.

14-فول،خيرة،_**محاضرات في مقياس الحركات العمالية والنقابية**، مطبوعة بيداغوجية لطلبة علم اجتماع،قسم علم الاجتماع،كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية،جامعة زيان عاشور-الجلفة، 2019-2020.

15-الشابي،محمد لطفي،**الحركة الوطنية التونسية والمسألة العمالية-النقابية 1894-1956**،الجزء 02، الطبعة 02،تونس:مركز النشر الجامعي،2015.

16-الشابي،محمد لطفي،**الحركة الوطنية التونسية والمسألة العمالية النقابية:معا لافتكاك الاستقلال 1944-1958**،مجلد01،تونس:مركز النشر الجامعي، 2016.

17-شكري،لطيف،**المجلس الوطني لحماية الثورة وصراع الثورة المضادة في تونس**:تونس:دار سحر للنشر،2013.

18-التهامي،الهاني، **الثورة في تونس: 17 ديسمبر والدور الوطني للاتحاد العام التونسي للشغل**، تونس: المغاربية للطباعة والنشر، 2011.

المقالات والدراسات العلمية:

19-البزاز،سعد توفيق عزيز، "تطور الحركة العمالية والنقابية في الجزائر بين عامي 1830-1962"، **مجلة التربية والعلم**،مجلد 15،عدد05،العراق،2012.

20-بوجلال ليلى، ثنيو نور الدين، "النضال النقابي في الحزب الدستوري التونسي الجديد:الوجه الآخر للكفاح التحرري"،**الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**،مجلد 15،عدد20،جوان 2018.

21-الحناشي،عبد اللطيف،"دور الاتحاد العام التونسي للشغل في الثورة والانتقال الديمقراطي"، **جريدة النهج الديمقراطي**،العدد الصادر في 19 يونيو 2021.

22- مولدي، الأحمر،"النشاط النقابي وتحديات المرحلة الانتقالية في سياق الربيع العربي: مثال الاتحاد العام التونسي للشغل"،**سياسات عربية**،العدد 30،يناير 2018.

23-عباس،عائشة،"الاتحاد العام التونسي للشغل والشراكة في بناء الدولة الوطنية: جدلية الفعل النقابي والسياسي"، **مجلة العلوم السياسية والقانون** ، العدد 26 فبراير2017.

24-عميرة، علية الصغير،"قياديون نقابيون فعلوا في تاريخ تونس الاجتماعي الوطني"،**مجلة روافد**،عدد07، المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية،منوبة،تونس،2002.

25-قرفي، عبد الله،رمضان بورغدة،"الاتحاد العام التونسي للشغل ومشروع الوحدة النقابية في البلاد التونسية 1946-1952"،**مجلة دراسات**،المجلد 07،العدد01، 2020.

26-قرفي، عبد الله،"تسييس النضال النقابي في تاريخ الإتحاد العام التونسي للشغل خلال المرحلة الحشادية 1946-1952 " **مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية**،المجلد13 ،العدد01، 2022.

27-راجعي،عبد العزيز، "ظروف وآليات تشكل الحركة العمالية الجزائرية ما بين الحربين 1919-1939"، **مجلة دراسات**،مجلد 08،عدد07، 2018.

28-التميمي،عبد المالك خلف،"بعض ملامح الحركة العمالية في المغرب العربي ودورها الوطي:دراسة في التاريخ الاجتماعي"،**مجلة العلوم الاجتماعية**،مجلد 12،عدد01،جامعة الكويت، 1984.

المواقع الالكترونية:

29- بن منصور،علي العبدي ،(2011/02/16) ميلاد مجلس حماية الثورة والحكومة ترفض: **http://ar.webmanager center.com**.تم الإطلاع بتاريخ2022/02/011.

30-الهيئة العليا المستقلة للانتخابات،(2011)،تونس: **http://www.isie.tn/ar** .تم الاطلاع بتاريخ 2022/02/03.

31- حمادي، معمري(2021/12/13)،أي دور لاتحاد الشغل التونسي في المشهد السياسي الجديد في تقريب وجهات النظر بين الفرقاء:**arabia.comhttp://www.independent** تم الإطلاع بتاريخ 2022/02/04.

32-حرب،جهاد،(2017/07/18) ،تقرير حول رصد خطابات الحقد والكراهية في وسائل الإعلام التونسية، المجموعة العربية لرصد الإعلام: **http://www.pulpit.alwatanvoice.com** تم الإطلاع عليه بتاريخ 28 /2022/01.

33-العرفاوي،خميس،(2020/05/02)،دور الاتحاد العام التونسي للشغل في الثورة وفي الانتقال الديمقراطي-17 ديسمبر 2010-17ديسمبر 2014، جريدة النهج الديمقراطي:https://annahjaddimocrati.org/ar

تم الإطلاع بتاريخ 2022/02/10.

المراجع باللغة الأجنبية:

34- Abbes,Saber,"l'Histoire de l'UGTT" , **le journal cahiers de la liberté**, n 3 ,Tunisie2012.

35-Boubaker letaif azaiez,**tsyndicalistes tels syndicat ou les péripéties du mouvement syndical tunisien** , première partie 1900-1970,editions imp,tunis ,mai 1980 .

36-Yousfi, Héla, **L'UGTT une passion tunisienne Enquête sur les syndicalistes en révolution 2011-2014,** Sfax, Med Ali Edition, 2013.